الاقتصادية الصباح
العدد 1689 - السنة السادسة
الثلاثاء 10 ذي الحجة 1434 - الموافق 15 اكتوبر 2013
Tuesday 15 October 2013 - No.1689 - 6th Year

البنك التجاري الكويتي: خدماتنا المصرفية متوافرة بفرع المطار على مدار الساعة

أعلن البنك التجاري الكويتي عن استمرار تقديم خدماته المصرفية بفرع المطار «الوصول» و«المغادرة» أثناء عطلة عيد الأضحى المبارك وذلك على مدار الساعة. كما أعلن البنك عن مواصلة تقديم خدماته الإلكترونية للعملاء عبر موقعه الإلكتروني www.cbk-online.com وعن طريق مركز الاتصال 1888225. والبنك التجاري الكويتي إذ، يتمنى لجميع عملائه وغير عملائه وكل المقيمين على أرض الكويت كل الخير والسعادة بمناسبة عيد الأضحى المبارك، يطمئن جميع العملاء بأن خدماته عبر قنواته الالكترونية والهاتفية مأمونة وتوفر لهم إمكانية إجراء المعاملات المصرفية بكل سهولة ويسر.

السوق يستقطب جانباً من مدخرات المواطنين ويتم تدويرها من خلال الأراضي السكنية

تقرير: أسعار الأراضي في الكويت مرشحة لمزيد من الارتفاع والقطاع التجاري مرشح للصعود

قالت تقارير عقارية ان صافي ارباح 34 شركة عقارية مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والتي أعلنت نتائجها عن النصف لعام 2013 بلغ حوالي 74 مليون دينار مقارنة بارباح بلغت 54 مليون دينار للنصف الأول من عام 2012، وبنسبة ارتفاع وصلت الى في المئة 38 حيث تراوحت نتائج هذه الشركات بين نمو في الأرباح وصل الى في المئة 764 وانخفاض وصل الى في المئة 800.

وأوضحت التقارير لقد حققت 8 شركات نموا في ارباحها بما يزيد عن في المئة 100 وبنسبة تصل الى في المئة 23 تقريبا من اجمالي الشركات العقارية المدرجة، فيما حققت 14 شركة نموا في ارباحها بنسبة اقل في المئة 100 وبنسبة تصل الى في المئة 41 من اجمالي الشركات المدرجة، بينما سجلت نحو في المئة 36 من تلك الشركات تراجعا في أرباحها خلال النصف الأول من عام 2013.

وتصدرت شركة «أجيال العقارية» الشركات الأكثر ارتفاعا في أرباحها للنصف الأول من عام 2013 مقارنة بالنصف الأول لعام 2012 بنسبة تغير وصلت الى في المئة 764 وبفارق أرباح بلغ 1.9 مليون دينار، تلاها في المرتبة الثانية شركة «انجازات للتنمية العقارية» والتي انتقلت من الخسارة الى الربحية بفارق أرباح بلغ 3.3 ملايين دينار وبنسبة نمو وصلت الى في المئة 329.

وحلت «الشركة التجارية العقارية» في المرتبة الثالثة بواقع نمو في أرباحها بلغ 5.2 مليون دينار وبنسبة تغير وصلت الى في المئة 327 تبعتها في المرتبة الرابعة شركة «سنام العقارية» التي تحولت من الخسارة الى الربحية بفارق أرباح بلغ 0.34 مليون دينار وبنسبة تغير وصلت الى في المئة 309.

وجاء في المرتبة الخامسة شركة «دبي الأولى للتطوير العقاري» بفارق أرباح عن النصف الأول من عام 2012 بلغ 2.3 مليون دينار وبارتفاع نسبته في المئة 212 فيما حلت «المدن» بالمرتبة السادسة بنسبة ارتفاع وصلت الى في المئة 110 وبفارق أرباح بلغ 2.2 مليون دينار، وفي المركز السابع جاءت «العقارية» بفارق أرباح بلغ 2.9 مليون دينار ونسبة تغير وصلت الى في المئة 105.

وجاءت في المرتبة الثامنة شركة «أبيار للتطوير العقاري» التي حققت نموا بواقع في المئة 103 في مستوى أرباحها عن النصف الأول لعام 2013 وبفارق أرباح بلغت قيمته 0.72 مليون دينار، في حين جاءت شركة «مباني» بالمرتبة التاسعة بفارق أرباح بلغ 13.8 مليون دينار وبنسبة ارتفاع وصلت الى في المئة 98، واحتلت شركة «ريم» المرتبة العاشرة بفارق أرباح وصل الى 0.21 مليون دينار ونسبة تغير وصلت الى في المئة 84.

الشركات المتراجعة

وأوضحت تذيلت القائمة شركة «مدينة الأعمال» التي حققت تراجعاً في أرباحها وصل الى 2.03 مليون دينار وبتراجع بلغت نسبته في المئة 549، تلتها شركة «التعمير» بفارق أرباح بلغ 0.37 مليون دينار وبنسبة سلبية وصلت الى في المئة 740، فيما تراجعت شركة «مراكز» بنسبة في المئة 800 وبفارق أرباح بلغ 0.08 مليون دينار.

من الجدير بالذكر انه تم استثناء شركتي «صكوك» و«منشآت» من هذا التحليل وذلك لارتفاع مستوى ارباحهما بصور كبيرة بواقع ارتفاع بلغ 18.2 مليون دينار وبنسبة

8 شركات عقارية من إجمالي 34 حققت نمواً في أرباحها يتجاوز 100 في المئة

وصلت الى في المئة 5971 لشركة «منشآت» وارتفاع بلغ 15.4 مليونا لشركة «صكوك» بنسبة وصلت الى في المئة 5438 الامر الذي من شأنه ان يؤدي الى ارتفاع نسبة ارباح القطاع العقاري للشركات المذكورة اعلاه في احتسابهم.

ومما يجب ذكره ان الشركتين قامتا بتحقيق ارباح مرتفعة خلال النصف الاول من عام 2013 نتيجة ان شركة صكوك قامت بتوقيع عقد تسوية دين نهائي مع شركة منشآت للمشاريع العقارية بقيمة 33.9 مليون دينار.

اضافة الى انه تم استثناء شركتي «التمار» و«مينا» وذلك لعدم توفر البيانات المالية لأرباح الشركتين خلال النصف الاول من عام 2013.

واضافت التقارير ان سوق العقار الكويتي شهد خلال الربع الثاني من عام 2013 نشاطا ملحوظا مقارنة بالربع الأول من عام 2013 ، وارتفاع قيمة وعدد الصفقات العقارية المتداولة «عقود ووكالات» في الربع الثاني من عام 2013 ، لتصل قيمة الصفقات العقارية الى نحو 1006.6 مليون دينار موزعة على 2.307 صفقة مقارنة بـ 850 مليون دينار موزعة على 1.999 صفقة للربع الاول من عام 2013، اي بارتفاع بلغت نسبته 18.4 في المئة و15.4 في المئة للقيمة ولعدد الصفقات على التوالي ، وقال: ان حجم سيولة السوق خلال هذا الربع قد سجلت اعلى قيمة لها خلال عامي 2012 و2013 ، وشهدت قطاعات السوق الرئيسية « القطاع السكني والاستثماري والتجاري» ارتفاعا في قيمة وعدد الصفقات، فقد بلغت القيمة الاجمالية للقسائم ولوحدات القطاع السكني المتداولة خلال هذا الربع ما يعادل 499.3 مليون دينار موزعة على 1669 صفقة مقابل ما يعادل 434.1 مليون دينار موزعة على 1549 صفقة اي بزيادة بلغت نسبتها 15 في المئة و7.7 في المئة للقيمة ولعدد الصفقات على التوالي، وأما على صعيد القطاع الاستثماري فقد بلغت قيمة القسائم والعقارات الإستثمارية المتداولة نحو 358 مليون دينار موزعة على 546 صفقة مقابل 318.5 مليون دينار موزعة على 405 صفقات للربع الاول 2013 بارتفاع بلغت نسبته 12.4 في المئة و34.8 في المئة للقيمة ولعدد الصفقات على التوالي، كما شهد أيضا القطاع التجاري خلال الربع الثاني من عام 2013 ارتفاعا ملحوظا في القيمة والعدد العقارات، فقد بلغت قيمة الصفقات نحو 113.3 مليون دينار موزعة على 73 صفقة مقابل 83.8 مليون دينار موزعة على 25 صفقة للربع الاول من عام 2013 اي بارتفاع بلغت نسبته 35.2 في المئة و192 في المئة للقيمة وعدد الصفقات على التوالي. وأما على صعيد اداء سوق العقار الكويتي خلال هذا الربع مقارنة بالربع الثاني من عام 2012 فقد شهد ارتفاعا في قيمة الصفقات المبرمة بلغت نسبته 6.5 في المئة مع تراجع ملحوظ في عدد الصفقات بنسبة 17.3 في المئة ، وهو مؤشر واضح لارتفاع اسعار العقارات خلال هذا الربع مقارنة بالربع الثاني من عام 2012.

وقالت التقارير وعلى الرغم من ارتفاع قيمة وعدد الصفقات للعقارات المتداولة للقطاعات الرئيسية لسوق العقار في الكويت «السكني، والاستثماري، والتجاري» خلال الربع الثاني من عام 2013 مقارنة الربع الاول الا ان اداء السوق خلال النصف الأول للعام الحالي قد حافظ على المعدلات التي حققها خلال النصف الاول من عام 2012، فقد بلغت القيمة الإجمالية للعقارات والقسائم المتداولة خلال هذا النصف 1856.6 مليون دينار موزعة على 4306 صفقات مقابل نحو 1843.6 مليون دينار موزعة على 5449 صفقة، اي بارتفاع طفيف بلغت قيمته نحو 13 مليون دينار فقط «بنسبة 0.70 في المئة »، في حين انخفض عدد الصفقات بنسبة 20.9 في المئة. وقد يستدل من هذه المؤشرات الى استمرار مستويات السيولة عند معدلاتها لعام 2012 وعدم تأثرها بشكل كبير على ما يبدو بنشاط سوق الكويت للاوراق المالية، كما ان انخفاض عدد الصفقات واستمرار معدلات القيمة الإجمالية للمبيعات يشير الى ارتفاع الاسعار بشكل ملموس في قطاع العقار السكني والاستثماري خلال عام كامل «النصف الاول من عام 2013 مقارنة بذات الفترة من عام 2012».

ويشير التوزيع النسبي في نشاط سوق العقار الكويتي للربع الثاني من عام 2013 الى استحواذ قطاع العقار السكني على ما نسبته 51 في المئة يليه القطاع الاستثماري بنسبة 37 في المئة ثم القطاع التجاري بنسبة 12 في المئة من اجمالي السوق، وتشير البيانات الشهرية للربع الثاني لعام 2013 بان شهر يونيو استحوذ على اعلى قيمة من مبيعات هذا الربع حيث بلغت نحو 379.5 مليون دينار يليه شهر مايو 317.7 مليون دينار ثم شهر ابريل بقيمة 309.4 مليون دينار.

ومن جانب اخر، تشير البيانات الشهرية خلال عامي 2012 و2013، ان اعلى حجم لسيولة السوق بلغت في شهر ابريل عام 2012 نحو 429 مليون دينار موزعة على 1386 صفقة، يليه شهر ديسمبر عام 2012 الذي استحوذ على ما قيمته 395 مليون دينار موزعة على 1039 صفقة.

القطاع السكني

وشهد القطاع السكني خلال الربع الثاني لعام 2013 ارتفاعا في كل من قيمة وعدد الصفقات المتداولة، حيث بلغت نحو 499.3 مليون دينار موزعة على 1.669 صفقة مقابل 434.1 مليون دينار موزعة على 1.549 صفقة للربع الاول من عام 2013 ، اي بزيادة بلغت نسبتها 15 في المئة و7.7 في المئة للقيمة وعدد الصفقات على التوالي، كما بلغت نسبة زيادة قيمة العقارات المتداولة خلال هذا الربع مقارنة بالربع الثاني من عام 2012 نحو 2.5 في المئة مع تراجعت عدد الصفقات بنسبة 27.2- في المئة خلال هذا الربع مقارنة بالربع الثاني من عام 2012.

وشهد القطاع الاستثماري خلال الربع الثاني لعام 2013 ارتفاعا ملحوظا، حيث بلغت قيمة الصفقات المتداولة نحو 358 مليون دينار موزعة على 546 صفقة مقارنة بنحو 318.5 مليون دينار وبعدد صفقات بلغت 405 صفقات للربع الاول من عام 2013، اي بزيادة بلغت نسبتها 12.4 في المئة و34.8 في المئة للقيمة وعدد الصفقات على التوالي، ومقارنة بالربع الثاني في عام 2012 ، فقد لوحظ انخفاض قيمة العقارات المتداولة خلال هذا الربع بنسبة 6.5- في المئة مع ارتفاع عدد الصفقات نسبة 15 في المئة ، حيث تشير البيانات المتاحة الى اهتمام شريحة كبيرة من المستثمرين على هذا القطاع وتركزت تداولات القطاع الاستثماري خلال هذا الربع على المناطق التي تشهد كثافة عالية من المقيمين، ومن العوامل التي ادت الى استمرار نشاط القطاع الاستثماري هي المباني الجديدة التي تم بناؤها خصوصا في المناطق الجديدة نسبيا مثل منطقة المهبولة والفنطاس وايضا ترميم بعض المباني في منطقتي السالمية وحولي الامر الذي ادى الى زيادة الطلب على الشقق والوحدات التي يوفرها هذا القطاع، ومع استمرار ارتفاع اسعار العقار الاستثماري يصبح العائد بحدود 5.5 – 6 في المئة وهي مستمرة بالتراجع نظرا لاستمرار تضخم الاسعار كنتيجة لارتفاع الاسعار التي سوف تصل الى ارقام قياسية جديدة في حال استمرار ارتفاع الطلب على ذلك القطاع.

وعلى صعيد المناطق الاكثر تداولا خلال الربع الثاني لعام 2013 فقد حصلت منطقة المهبولة على المرتبة الاولى من حيث قيمة وعدد الصفقات حيث بلغت نحو 61 مليون دينار موزعة على 146 صفقة تليها منطقة الفنطاس بقيمة 29 مليون دينار موزعة على 95 صفقة تليها منطقة حولي 33 مليون دينار موزعة على 90 صفقة ، ثم منطقة السالمية بقيمة 64 مليون دينار موزعة على 45 صفقة.

وكشفت شهد القطاع التجاري خلال الربع الثاني لعام 2013 نموا ملحوظا حيث بلغت فيه التداولات نحو 113.3 مليون دينار موزعة على 73 صفقة مقابل 83.8 مليون دينار موزعة على 25 صفقة للربع الأول من عام 2013 اي بزيادة بلغت نسبتها 35.2 في المئة و192 في المئة للقيمة وعدد الصفقات على التوالي. ويستدل من البيانات المتعلقة بالمناطق الاكثر تداولا الى استحواذ منطقة صباح الاحمد البحرية على اكبر مقدار تداول من حيث عدد الصفقات فقد بلغت 47 صفقة «يذكر ان جميع هذه العمليات قد تم تسجيلها في بند الوكالات » وبقيمة 14 مليون دينار ثم تليها منطقتي الجهراء وحولي بعدد 8 صفقات وبقيمة 31 و23 مليون دينار لكل منهما على التوالي.

وقالت شهد قطاع العقار الكويتي نشاطاً ملحوظا في القطاعات الثلاثة الرئيسية خلال هذا الربع ، فقد حقق القطاع السكني والاستثماري والتجاري نموا ملحوظا من حيث قيمة الصفقات بنسبة 15 في المئة و12.4 في المئة و35.2 في المئة على التوالي مقارنة بالربع السابق، وهذا من المتوقع أن تستمر اسعار الاراضي السكنية بالارتفاع في ظل ندرة الاراضي السكنية، ومن المتوقع ان يشهد القطاع التجاري معدل نمو جيدا وذلك تزامنا مع تنفيذ مشاريع خطة التنمية التي تتضمن عددا من المشاريع التي من شأنها زيادة الطلب على المكاتب التجارية، كما ان من المتوقع استمرار ارتفاع الاسعار في القطاع السكني والاستثماري حتى نهاية العام الحالي.

هذا وستستمر معاناة سوق العقار في الكويت من الخلل في آلية عمل السوق الذي يستقطب جانبا ملموسا من مدخرات المواطنين والتي يتم تدوير جزء مهم منها من خلال تداول الاراضي السكنية الفضاء في مناطق محددة وهي بلاشك تؤدي الى تضخم الاسعار بشكل لا يتناسب مع معدلات النمو الاقتصادية الحقيقية في البلاد، وتخلق فقاعات سعرية ضارة على المستثمرين وعلى الاطراف الاخرى ذات الصلة بهذا القطاع، وهي في نهاية المطاف ليس لها قيمة مضافة على الاقتصاد الوطني، والحل الوحيد هو تحرير المزيد من الاراضي وتفعيل دور القطاع الخاص في المساهمة في بناء وبيع الوحدات السكنية، والا فان الاسعار التضخمية ستستمر في ذلك القطاع حيث وصلت متوسطاته السعرية الى مستويات تفوق بكثير دخل المواطن العادي.

وتابعت آخر البيانات المتوافرة من وزارة العدل –إدارة التسجيل العقاري والتوثيق– لتداولات شهر سبتمبر 2013 «بيانات أسبوعية من 1 سبتمبر 2013 لغاية 26 سبتمبر 2013، محسوبة كمعدل شهري»، تشير إلى أن جملة قيمة بيوعات العقود والوكالات قد بلغت نحو 315.1 مليون دينار، وهي قيمة أعلى بما نسبته 32.8 في المئة عن مستوى سيولة شهر أغسطس السابق البالغة نحو 237.2 مليون دينار، بينما ارتفعت بنحو 57.3 في المئة مقارنة بمثيلتها في شهر سبتمبر 2012.

وتشير البيانات ربع السنوية إلى ارتفاع في نشاط السوق العقاري، مقاسة بارتفاع مستوى سيولته، في الربع الثالث من العام الحالي بنحو بسيط، حيث ارتفعت عن مستوى مثيلتها في الربع الثاني، بما نسبته 2.5 في المئة ببلوغها ما قيمته نحو 1009.7 ملايين دينار. وتوزعت حصيلة بيوعات ربع السنة الثالث ما بين نحو 949.6 مليون دينار، عقودا، ونحو 60.1 مليون دينار، وكالات، وضمن تلك التداولات، بلغت بيوع السكن الخاص، عقودا ووكالات، نحو 497.3 مليون دينار، أي ما نسبته 49.3 في المئة من جملة قيمة البيوع، فيما بلغت قيمة بيوع السكن الاستثماري نحو 371.8 مليون دينار، أي ما نسبته 36.8 في المئة من جملة قيمة البيوع، وبهذا يكون السكن الخاص والسكن الاستثماري قد استحوذا على نحو 86.1 في المئة من سيولة السوق العقاري، تاركين ما نسبته 13.9 في المئة من السيولة لتداولات نشاط العقار التجاري «نحو 13.3 في المئة » ولتداولات نشاط المخازن «نحو 0.6 في المئة ».

وكانت جملة قيمة تداولات العقود والوكالات للربع الأول من العام الحالي، قد بلغت نحو 842.6 مليون دينار، لترتفع في الربع الثاني إلى نحو 985.3 مليون دينار، وارتفعت إلى نحو 1009.7 ملايين دينار، في الربع الثالث، وجاء معظم الارتفاع فيه في شهر يوليو.

وبلغت جملة قيمة بيوع السوق العقاري، للأشهر التسعة الفائتة من العام الحالي، نحو 2837.6 مليون دينار، وهي قيمة أعلى بنحو 17.1 في المئة عن مستوى سيولة السوق في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2012، وهو ما يوحي بأن سيولة سوق العقار إلى ارتفاع. ولو افترضنا استمرار سيولة السوق العقاري، خلال ما تبقى من السنة –الربع الرابع–، عند هذا المستوى، فسوف تبلغ قيمة تداولات السوق العقاري –عقودا ووكالات– نحو 3783.5 مليون دينار، وهي قيمة أعلى بنحو 448.9 مليون دينار، أي ما نسبته 13.5 في المئة عن قيمة تداولات عام 2012، التي بلغت 3334.6 مليون دينار.

قيم تداولات سوق العقار (ربع سنوي) خلال الفترة الربع الأول 2012- الربع الثالث 2013

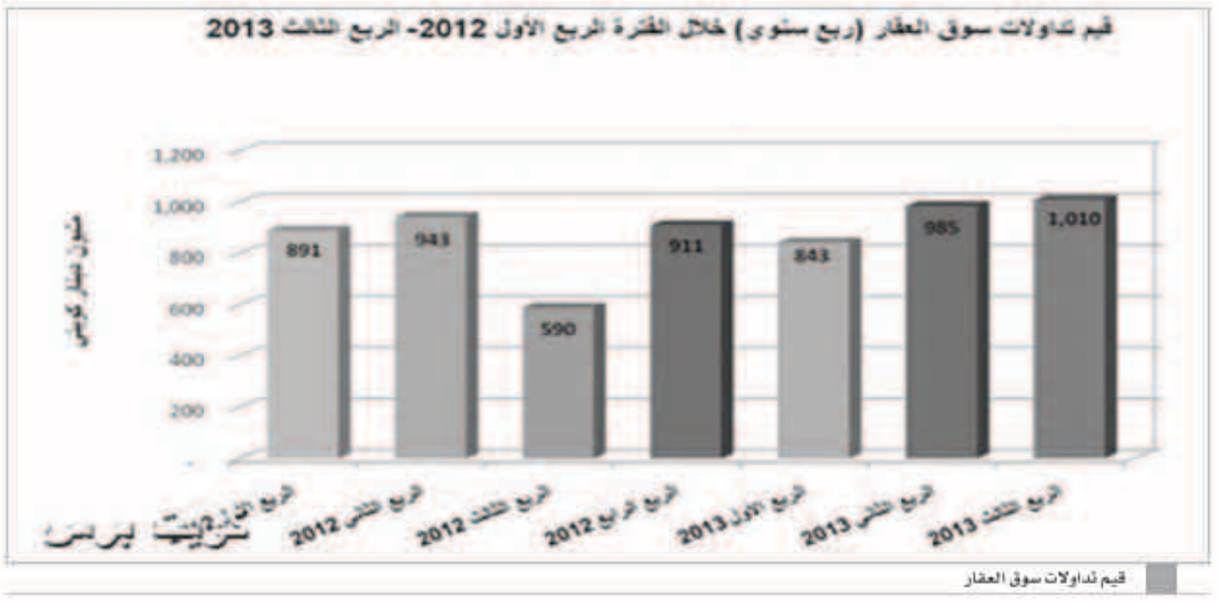

قيم تداولات سوق العقار

اسعار العقار تقفز

36 في المئة من تلك الشركات سجلت تراجعاً في أرباحها خلال النصف الأول من عام 2013

زيادة الطلب على الشقق في مناطق المهبولة والفنطاس والسالمية وحولي

مليار دينار قيمة الصفقات العقارية خلال الربع الثاني من 2013

التركيز على السكن الخاص

تجدر الإشارة إلى أن ثمة تغيراً في خصائص هذه التداولات، فقد انخفض، قليلا، التركيز على تداولات السكن الخاص والاستثماري للأشهر التسعة الأولى من العام الحالي، لتبلغ نحو 50.4 في المئة و36.9 في المئة، على التوالي، من قيمة البيوع، مقابل نحو 55.2 في المئة و37.7 في المئة، على التوالي، للأشهر التسعة الأولى من العام الفائت، بينما ارتفع التركيز على تداولات النشاط التجاري، لتبلغ نحو 11.7 في المئة من قيمة البيوع، مقابل نحو 6.2 في المئة للأشهر التسعة الأولى من العام الفائت. ولعله تغيير في الاتجاه الصحيح، فالسكن الخاص بلغت أسعاره أعلى مستوياتها، والسكن الاستثماري تهدد ارتفاعات أسعاره وهبوط مستويات عائدة بانتفاخ فقاعته، وحدة النشاط التجاري وتحديدا المكاتب التي استمرت أسعار إيجاراتها بالانخفاض، ولعلها في آخر مراحل دورتها إلى الأدنى.

وبقسمة بيوع السكن الخاص والاستثماري والتجاري، كل على عدد صفقاته، نلاحظ ارتفاعا في معدل قيمة الوحدة المباعة للسكن الخاص، مقارنة بمثيله المسجل، في الأشهر التسعة الأولى من العام الفائت، بنسبة 25.4 في المئة، وارتفاعا في معدل قيمة الوحدة المباعة للسكن الاستثماري بنسبة 3.2 في المئة، وانخفاضا بنسبة –19.8 في المئة للنشاط التجاري، بما يعزز خلاصتنا السابقة.

خسائر اقتصادات الخليج جراء الأزمة الأمريكية محدودة

تبين من أحدث البيانات بشأن حاملي السندات الأمريكية، والدائنين للولايات المتحدة، أن الصين واليابان هما الخاسران الأكبران في حال تعثرت الولايات المتحدة عن الوفاء بالتزاماتها يوم السابع عشر من الشهر الحالي، فيما يقف الخليجيون في ذيل قائمة الخاسرين نتيجة تنويع استثماراتهم في الخارج.

ونشرت جريدة واشنطن بوست الأمريكية بيانات حول أبرز الدائنين للولايات المتحدة والحاملين لسندات الخزانة الأمريكية، ليتبين أن الصين لا زالت تحتل المركز الأول على مستوى العالم من حيث أكبر الدائنين للولايات المتحدة، حيث تستثمر بأكثر من 1.3 تريليون دولار في الديون الأمريكية، تليها اليابان التي تمثل ثاني أكبر حاملي سندات الخزانة الأمريكية في العالم وبقيمة أجمالية تتجاوز 1.1 تريليون دولار.

أما المفاجأة في بيانات الدائنين للولايات المتحدة فهي أن دول الخليج الستة مجتمعة تحمل سندات خزانة أمريكية تبلغ قيمتها 257 مليار و700 مليون دولار فقط، وذلك على الرغم من أنشطتها الاستثمارية الواسعة في العالم، وعلى الرغم من أنها تمتلك أكبر صناديق الاستثمارات السيادية في العالم، وهو ما يمكن قراءته على أنه تنويع استثماري من قبل هذه الدول وصانعي سياساتها الاقتصادية.

من جهته شكك المحلل الاقتصادي، وعضو جمعية الاقتصاد السعودية محمد العمران، في حديث خاص للعربية نت بالبيانات والأرقام التي نشرتها واشنطن بوست، قائلا إن الاستثمارات الخليجية في الديون الأمريكية وسندات الخزانة أكبر بكثير من هذه المستويات.

واستشهد العمران على ذلك بتقرير سعودي رسمي صادر عن مؤسسة النقد العربي السعودي يؤكد أن جزءا كبيرا من الاحتياطات النقدية للمملكة هي عبارة عن سندات صادرة عن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

لكن العمران يؤكد أن اقتصادات منطقة الخليج ستتأثر وتتكبد خسائر كبيرة في حال تعثرت الولايات المتحدة، حتى لو لم يكن لها أية استثمارات في الديون الأمريكية، والسبب أن العالم كله سيتأثر، والكون كله سيصاب بهزة اقتصادية كبيرة إذا حل يوم السابع عشر من أكتوبر من دون أن يتم التوصل إلى رفع لسقف الدين الأمريكي.

ويرى العمران أنه في حال تعثر أكبر وأهم اقتصاد في العالم، فهذا يعني أنه أفلس، وعندها فإن العالم كله سيدخل في أزمة بغض النظر عمن يحمل سندات الخزانة الأمريكية ومن لا يحملها.

يشار إلى أن الحزبين الديمقراطي والجمهوري في الولايات المتحدة يجريان مباحثات شاقة من أجل التوصل إلى اتفاق ينهي أزمتي الموازنة ورفع سقف الدين، إلا أن اضطرار الحكومة الأمريكية لوقف أعمالها اعتبارا من الأول من أكتوبر أعطى شعورا عاما في العالم بأن الأزمة يمكن أن تستمر حتى يوم 17 أكتوبر الحالي، بما يدفع الولايات المتحدة للانزلاق إلى أول تعثر مالي في تاريخها وفي تاريخ العالم.

عقاريون: ركود في السوق العقارية السعودية

قال عدد من العقاريين في السعودية إن السوق العقاري يشهد ركودا غير مسبوق في عمليات تنفيذ البيع والشراء خصوصا خلال الربع الثاني من 2013، مشيرا إلى أن السبب الرئيسي في هذا الركود هو ارتفاع أسعار الأراضي بشكل كبير وغير مبرر وفق رأيه. ورأى أن من الحلول الإسراع في توزيع المساكن وتطوير آليات التمويل العقاري وفرض ضرائب على الأراضي الكبيرة.

وقال الاقتصادي خالد البواردي ان أسباب حالة الركود التي يشهدها السوق الآن إلى تضخم الأسعار وخروجها عن القدرات الشرائية للأفراد.

وأشار البواردي إلى أن نسبة الانخفاض في الأشهر الأربعة الأخيرة كبيرة فقد انخفض عدد إفراغات الصكوك من 35 في اليوم إلى خمسة إفراغات فقط وبنسبة 85 في المئة.

ودعا إلى ضرورة التنظيم إذا ما أردنا سوقاً نشيطاً يخدم اقتصاد البلد، مؤكدا استمرار الركود إلى أن تنخفض الأسعار إلى مستويات منطقية تناسب الدخل.

وقال عبد الرحمن العنقري وهو مدير شركة عقارية، بأن حالة الركود تعود إلى عدة أسباب منها ارتفاع أسعار الأراضي ومواد البناء الأمر الذي قلل من هامش الربحية للمستثمرين وارتفاع أسعار العمالة بسبب التنظيمات الجديدة لمكتب العمل وفرض رسوم مضاعفة وسنوية على العمالة، بالإضافة إلى ضعف القنوات الاستثمارية التي من الممكن ان يتوجه لها صاحب الأرض، فيفضل بقاء ملكيته لعقاره على أمل ارتفاع الأسعار مستقبلا.